

لم عارض بها فقيه فمصل ولما تحريم الجمع فلا يجمع بين الاثنين بنص
 القرآن ولا بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وحالتها لانكح الكبر على الكبر
 ولا الصغرى على الكبرى فانه قد ثبت في الحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم
 نهي عن ذلك وروي انه قال انكم اذا فعلتم ذلك قطعتم بينه ارحامكم ولو رضيت
 احداهما بنكاح الاخرى عليهما لم يحن فان الطبع يتغير ولهذا لما عرضت اهل
 حبيبة على النبي صلى الله عليه وسلم ان يتزوج اختها فقال لها النبي صلى الله
 وسلم او تجيرون ذلك فقالت لست لك بمخلية واحق من شركتي في الخيرات
 فقال لها لا تلج في قيل له انما تحدث انك نكحتي في سلمه فقال لولم
 نكحتي في حري بما حللت لي فانها بنت ابي من الرضاع ارضعتني واباسل
 ثوبه امة اي لمب فلا تعرضن علي بناتكن ولا اخواتكن وهذا استغف عليه
 بين العلم والضايط في هذا اكل امرتين بينهما لم يحرم فانه يجمع بينهما
 بحيث لو كانت احدهما ذكرا لم يكن له التزوج بالاحرى لاجل النسب فان
 الرجم المحرم لها اربعة احكام هي ان تنفق عليهما وحكما ان متنازع فيهما
 فلا يجوز ملكهما بالنكاح ولا اوليها فلا يتزوج الرجل ذات رحم المحرم
 ولا يبسرهما وهذا متفق عليه بل وهذا يحرم من الرضاع من ما يحرم من النسب
 فلا يجل له نكاح ولا ملكة به ولا يجوز له الجمع بينهما في ملك النكاح
 فلا يجمع بينه الاثنين ولا بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وحالتها وهذا
 ايضا متفق عليه ويجوز له ان يملكها لكنه ليس له ان يبسرهما من حرم جمعها
 في النكاح حرم جمعها في البسر فليس له ان يبسر الاثنين ولا الامه وعمتها
 ولا الامه وحالتها وهذا هو الذي استغفر عليه قول اكثر الفقهاء وهو قول
 اكثر العلماء وهم متفقون على انه لا يبسر من حرم عليه بنسب او صهر
 وانما تنازعوا في الجمع فتوقف بعض الصحابة فيها وقالوا حللتها اية وهو قوله

طلب

ص الصحابة

وظن

وظن ان تحريم الجمع قد يكون كتحريم العدد فانه له ان يبسر ما هاهنا من العدد ولا
 يفسر في اربع فمصر عارض وهذا عارض بخلاف تحريم النسب والصهر
 فانه لا يفسر ولهذا نصيب المرأة من ذوات المحارم بهذا ولا تبسر من ذوات المحارم
 بل ما لم يلف امره اجنبية منه لا يفسر بها ولا يفسر بها كما لا يفسر بها زاد
 على اربع من النساء تحريم ما روي على العدد وانما يجوز بفسر ما روي في
 المعروف من مذ هب الائمة الاربعه وغيرهم قالوا لان كل ما حرم الله في الاله
 ملك النكاح حرم ملكها ليمين واية التحليل وهي فقهه وعاملت ليمانك انما
 يقع منها جنس المملوكات ولم يذكر فيها ما يباح ويحرم من التبسر كما لم يذكر
 ما يباح ويحرم من المملوكات والمراد بجمع وطئها اذا كانت معتده ومحرمة
 وان كانت زوجة او سريره ويحرم العدد كان لاجل وجوب العدل
 بينه في القسم كما قال تعالى وان خفتن ان لا تعدوا نواصيها فالتكلم بالاطلاق
 لكم من النساء شئى وثلاث وارباع والى خفتن ان لا تعدوا نواصيها او ما حكمت
 اي انكم ذالك اذ قلنا ان لا تقولوا اي لا تجوز وفي القسم وهكذا قال السلف
 وهم من العلماء وظن طائفة من العلماء ان المراد ان لا يكشركم وقالوا
 هذا يدل على وجوب نفقة الزوجة ومثل ذلك اكثر العلماء قال ذلك لفظا احاديثا
 يعني انما اللغز فانه يقال عال يقول اذ جاز وعاد يقول اذ انفق والعال
 قيل اذ اكثر عاله وهو سبحانه قال تقولوا لم يقل تعينوا واما المعنى فان
 اكثر النفقة والعيال يحصل بالتبسر كما يحصل بالزواج فانه هذا مقتضى
 ما ملكت اليمين ما عاشا الا انسان بغير عدد لان المملوكات لا يجب لهن قسم
 ولا يبسر عليهن والرجال وطئها لهذا يملك منه الاجل له وعليها تمام امرها
 وبنتها ارضعها وابنته من الرضاعة ولو كان غنينا وموليا لم يجب ان يزل ملكه
 عنها والزواج علمه ان يعد له يمين في القسم وخير الصحابة اربعة
 موضوع على النبي صلى الله عليه وسلم

اجواب

الاجابة من قوله تعالى وان خفتن ان لا تعدوا نواصيها فالتكلم بالاطلاق
 لكم من النساء شئى وثلاث وارباع والى خفتن ان لا تعدوا نواصيها او ما حكمت
 اي انكم ذالك اذ قلنا ان لا تقولوا اي لا تجوز وفي القسم وهكذا قال السلف
 وهم من العلماء وظن طائفة من العلماء ان المراد ان لا يكشركم وقالوا
 هذا يدل على وجوب نفقة الزوجة ومثل ذلك اكثر العلماء قال ذلك لفظا احاديثا
 يعني انما اللغز فانه يقال عال يقول اذ جاز وعاد يقول اذ انفق والعال
 قيل اذ اكثر عاله وهو سبحانه قال تقولوا لم يقل تعينوا واما المعنى فان
 اكثر النفقة والعيال يحصل بالتبسر كما يحصل بالزواج فانه هذا مقتضى
 ما ملكت اليمين ما عاشا الا انسان بغير عدد لان المملوكات لا يجب لهن قسم
 ولا يبسر عليهن والرجال وطئها لهذا يملك منه الاجل له وعليها تمام امرها
 وبنتها ارضعها وابنته من الرضاعة ولو كان غنينا وموليا لم يجب ان يزل ملكه
 عنها والزواج علمه ان يعد له يمين في القسم وخير الصحابة اربعة
 موضوع على النبي صلى الله عليه وسلم